

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣١٠

الجمعة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فالستروم	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفيشكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورونتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	الصين	السيد ما جاوجو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1822197 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/691 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر زميلنا الجديد من كوت ديفوار. ونحن مفعمون بالحماس الشديد لوجود السفير آدوم معنا، ونتطلع إلى العمل معه. ونحن نرحب به.

إنني آخذ الكلمة قبل التصويت لأننا وصلنا إلى لحظة حرجة. فشعب جنوب السودان تحمل معاناة لا يمكن تصورها وفظائع يعجز عنها الوصف. لقد خذله قادته. ويستميت هذا الشعب للحصول على أبسط الغذاء والدواء والمأوى، بيد أنه وقبل أي شئ يريد مجرد وقف العنف. إن أي شخص ذهب إلى جنوب السودان يعلم ذلك. إن قصص الضحايا تؤرقنا. وقد وصفت صبية في الرابعة عشرة من عمرها من مقاطعة لير في جنوب السودان مؤخرا، الأمر على النحو التالي:

”إن جميع أعمال العنف التي شهدتها شيء لا يمكن أن أنساه أبدا. فكيف يمكنني أن أنسى منظر رجل مسن جُز عنقه بسكين قبل أن تضرم النار فيه؟ وكيف يمكنني أن أنسى رائحة تلك الجثامين المتحللة للرجال المسنين والأطفال، والتي تنقرها الطيور وتأكل منها؟ وكيف يمكنني أن أنسى أولئك النسوة اللاتي شنقن وتوفين وهن معلقات في الأشجار؟“

هذه الصبية عمرها ١٤ سنة. إنها لن تنسى أبدا الفظائع التي شهدتها، كما لا يمكننا ذلك.

ويمكننا أن نفعل أكثر من مجرد الجلوس هنا والاستماع إلى قصص هذه الفظائع. يمكننا أن نفعل أكثر من مجرد الإعراب عن تعاطفنا بكلمات جوفاء. يمكننا القيام بعمل.

واليوم، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار (S/2018/691) يفرض حظرا على الأسلحة كما يفرض جزاءات جديدة ضد بعض الأشخاص المسؤولين عن العنف. والهدف من مشروع القرار بسيط. فإذا أردنا مساعدة شعب جنوب السودان، نحتاج إلى وقف العنف، ولوقف العنف نحتاج إلى وقف تدفق الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة لمقاتلة بعضها بعضا، ولترويع السكان. يجب أن نوقف الأسلحة ونوقف العنف. إن مشروع القرار هذا ينبغي أن يحظى بدعم كل عضو في مجلس الأمن.

وللأسف، فإن فكرة حظر الأسلحة على جنوب السودان ليست جديدة. ففي عام ٢٠١٦، اقترحت الولايات المتحدة ذلك. ويقينا كان يجب علينا فرض الحصار في ذلك الوقت، وربما قبل ذلك بكثير، لكن الاقتراح لم ينل تأييدا. ولا يمكننا إلا أن نتخيل كم عدد الأسلحة التي تسربت إلى الطرفين في جنوب السودان منذ ذلك الحين وكم كان من اللازم أن يموت عدد أكبر من السكان. هذه هي الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة لإطلاق النار على الآباء أمام زوجاتهم وأطفالهم، والاستيلاء على قوافل المعونة الغذائية، أو الاعتداء

على النساء والفتيات. لقد سنحت الفرصة لمجلس الأمن من أجل المساعدة على وضع حد لهذا بيد أننا لم نفعل شيئا. وإننا نحمل هذا الوزر معنا.

إن الولايات المتحدة مصممة على ألا ندير ظهورنا لشعب جنوب السودان مرة أخرى. لقد بذلنا كل ما يمكن للتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار في جنوب السودان. لقد منحنا الطرفين العديد من الفرص لتغيير سلوكهم، ومن المستحيل تعقب ذلك. لقد انتظرنا وانتظرنا أن تحدث المفاوضات تغييرا. إن الوقت يمر لكن القتال في جنوب السودان لا يتوقف أبدا.

لقد أصدرت الأمم المتحدة مؤخرا تقريرا بحث أعمال العنف في ولاية واحدة فقط في جنوب السودان في فترة وجيزة من ١٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل أيار/مايو من هذا العام. فخلال تلك الأسابيع الستة، وجدت الأمم المتحدة أن القوات المسلحة هاجمت ٤٠ قرية؛ وتعرضت ١٢٠ امرأة وفتاة للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي؛ وقتل٢٣٢ مدنيا، بمن فيهم ٣٥ طفلا؛ وقتل ٢٥ شخصا شنقا؛ وأحرق ٦٣ من الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة أحياء. إن الجماعات المسلحة في جنوب السودان تقوم حرفيا بحرق الناس أحياء كما تقوم بشنقهم على جذوع الأشجار. إن تلك أعمال وحشية، وقد حدث كل هذا العنف على مدى فترة ستة أسابيع فقط في ولاية واحدة.

والمفارقة في هذا السياق هو أن كل هذا الاقتتال جرى بعد أن وقع الطرفان على اتفاق لوقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر. ويبدو أننا نرى كل بضعة أشهر، إعلانات عن اتفاق الطرفين على وقف جديد لإطلاق النار. وأحيانا يصفان اتفاقات وقف إطلاق النار بأنها ”دائمة“. إن اتفاقات وقف إطلاق النار هذه لم تصمد مطلقا. الأمر المؤكد الوحيد بشأن وقف إطلاق النار في جنوب السودان هو أن الطرفين سينتهكانه في بضع ساعات.

ولذلك فإن المسألة المعروضة علينا اليوم بسيطة جدا. لماذا قد نود أن نمنح الأشخاص المسؤولين عن هذا الجنون المزيد من الأسلحة؟ ولماذا نمنح الطرفين مزيدا من الفرص لمهاجمة سكان جنوب السودان؟ كيف نفسر لشعب جنوب السودان أننا مستعدون للسماح لجلاديه بالحصول على أسلحة جديدة؟ إن المزيد من الأسلحة لجنوب السودان ليست هي الجواب.

لقد استمعنا إلى الحجة القائلة بأن الحظر على الأسلحة قد يقوض عملية السلام. ولكي نكون واضحين، تدعم الولايات المتحدة عملية السلام في جنوب السودان. ولا نريد شيئا أكثر من نجاح هذا الحوار. إن حظر الأسلحة هو تدبير لحماية المدنيين والمساعدة في وقف العنف. ولكي ينجح التفاوض، يجب إنهاء دورة الوعود المنتهكة والتمسك بوقف إطلاق النار. ولن يتحقق السلام في جنوب السودان من خلال السماح للطرفين بالحصول على المزيد من الأسلحة. فالعكس هو الصحيح. وسيظهر دعم الحظر على توريد الأسلحة للطرفين أننا قد ضقنا ذرعا بالتأخير والتعطيل. وسوف يظهر تصميمنا على جعل الحياة أفضل لشعب جنوب السودان.

إن مجلس الأمن قد خذل هذا الشعب لفترة طويلة جدا. إننا فشلنا في فرض حظر على الأسلحة قبل سنوات حيث كان يمكننا أن نساعد في منع الكثير من المعاناة. لقد أخفقنا في وقف القتال. وفشلنا في مساءلة قادة جنوب السودان عما سببوه من بؤس. ولكن اليوم يمكننا، بل يجب علينا أن نتحدى هذا التاريخ. ويمكننا معا أن نظهر لجنوب السودان أن عهد الإفلات من العقاب قد ولى. يمكننا أن نظهر للعالم أن مجلس الأمن سيكون على مستوى مسؤوليته في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. وفوق كل شيء، يمكننا أن نرسل إشارة أمل صغيرة لشعب جنوب السودان. وباعتماد مشروع القرار، يمكننا أن نقف متضامنين معه ويمكننا أن نبين في نهاية المطاف أن بوسعنا تقديم المساعدة.

إن الولايات المتحدة تحث جميع أعضاء مجلس الأمن إلى القيام بما هو صواب بالنسبة لشعب جنوب السودان. ونحثهم على التصويت تأييدا لمشروع القرار هذا.

السيد أليمو (إثيوبيا): أود أن أرحب رسميا بأخي ممثل كوت ديفوار.

إننا نمر بمرحلة حرجة للغاية في عملية السلام في جنوب السودان. لقد حقق منتدى التنشيط الرفيع المستوى تقدما ملحوظا، وللمرة الأولى منذ فترة طويلة هناك بعض الأمل في إمكانية كسر الجمود. وقد توصل الطرفان بالفعل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، وتشير التقارير الواردة من الخرطوم إلى أنهما أقرب إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الحوكمة أكثر من أي وقت مضى.

إن القرار الذي سنتخذه اليوم فيما يتعلق بالجزاءات ستكون له آثار خطيرة جدا على عملية السلام. ولهذا السبب تطالب المنطقة، وربما أضيف القارة، بمعالجة الحالة بالحكمة والصبر. لماذا؟ ينبغي معالجتها بحكمة وصبر لأنه، بدونهما، فإن أي انتهاكات لحقوق الإنسان هناك اليوم يمكن أن تزداد سوءا. وهدفنا هو تفادي الأسوأ.

وإذا اتخذ مجلس الأمن مثل هذا الإجراء دون موازنة مواقفه مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فلن يكون ذلك غير مجدٍ فحسب، وإنما سيعرض عملية السلام للخطر الشديد، وهو لا يعكس صورة جيدة للتعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي نسعى جميعا إلى تعزيزهما.

وبينما لا يعارض الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التدابير العقابية بأي شكل من الأشكال، فإنهما يريان أن الوقت غير مناسب لاتخاذ هذه التدابير. وقد أوضح مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن اتباع هذا المسار من العمل في هذه المرحلة لن يكون مفيدا على الإطلاق. وتلك مسألة تقديرية مع مراعاة تعقيدات الحالة. وهو أيضا نفس رأي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن صم الآذان عن الاستماع لرأي المنظمتين اللتين استثمرتا الكثير في عملية السلام، وهما الأكثر تضررا من فشلها، يضرب بعرض الحائط المبادئ التي يرتكز عليها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وستقل فرص نجاح مسألة السلام وحماية المدنيين، التي نرغب بشدة في رؤية إحراز تقدم بشأنها، إذا ما انتهى مجلس الأمن معزولا عن المشهد وفي خلاف حاد مع المنظمتين الإقليميتين، في ضوء الموقف الذي اتخذته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ولهذا السبب فإننا ندعو كل عضو من أعضاء المجلس إلى الاستجابة لنداءات المنطقة والإدلاء بصوته بطريقة تعزز وحدة الهدف فيما بين المنظمات الثلاث. وفي نهاية المطاف، فأن وحدة الهدف هي التي تجعل عملية السلام ناجحة أو فاشلة.

ويرقى اللجوء إلى فرض جزاءات فورية في هذه المرحلة إلى عدم الأخذ في عين الاعتبار التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. وفي ظل هذه الظروف، لن يكون من المفاجىء، إذ تم اعتماد مشروع القرار S/2018/691، أن ينتهي الأمر بالتباس الأمور على الطرفين حيث سيصعب عليهما التوفيق بين إجراءات المجلس وواقع عملية السلام. وسيكون لدى الطرفين حتما مبرر لتوقع التشجيع من المجلس على التقدم المحرز مهما كانت الأشواط المتبقية التي قد يتعين عليهما قطعها لتحقيق نجاح كبير. ولكن ما يمكن لهما رؤيته هو العكس، إذ يمثل ذلك تناقضا بالنسبة لهما ولمن يتابع عملية السلام في جنوب السودان عن كثب. إذ لا يعاقب المرء على إحرازه تقدما.

لقد استمعنا إلى الحجة التي يجري سوقها ومفادها أنه لم يتغير أي شيء في عملية السلام، وأن الطرفين يقومان بالشكليات فحسب، ولكن ما شهدناه في الآونة الأخيرة

مختلف تماما. وفي الواقع، ينبغي للمجلس أن يقدر ما قام به رئيسا أوغندا والسودان حق قدره في الانخراط في الجهد المشترك المحسوب بدقة لدفع الطرفين نحو تحقيق السلام، الذي تكلل بسيناريو يمكن فيه للرئيس سلفا كير والسيد مشار أن يشاركا في الحكومة معا – يعود الأول إلى منصبه، ويصبح الثاني النائب الأول للرئيس. وإذا لم يكن ذلك تقدما، فماهو إذن ؟ ولهذا السبب من الصعب علينا التصويت مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا (S/2018/691)، ولهذا، في رأينا، ينبغي لأعضاء المجلس الآخرين ألا يصوتوا مؤيدين له كذلك. وهذه هي النصيحة التي يسديها كل من الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي إلى المجلس.

ونود أن نشكر مقدما جميع أعضاء المجلس الذين يحترمون آراء المنظمات الإقليمية ويتصرفون وفقا لذلك. ويجب ألا يكون هناك أي الْتِباس. ثمة حل لا يجسد الروح والمبدأ اللذين ينبغي أن يستند إليهما التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وما يثير القلق بنفس القدر هو أن هذا الإجراء المقترح لا يستوفي توافق آراء أعضاء المجلس. وكما نعلم جميعا، فإن انقسام المجلس في هذه المسألة لن يكون مفيدا لعملية السلام، لأنه سوف يبعث برسالة خاطئة إلى الأطراف، وستكون نتيجتها فقدان المجلس لمصداقيته، وبالتالي، نفوذه. وهذا بالضبط ما فتئنا نحاول تفاديه، لكن بلا فائدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري لزملائنا ممثلي الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، على كل الجهود التي بذلناها معا من أجل دعم موقف الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تخشى جمهورية غينيا الاستوائية أن يكون اليوم يوم حزين في العلاقة بين المنظمة والقارة الأفريقية. إن النص المقترح ومشروع القرار S/2018/691 الذي سيتم التصويت عليه يمثلان خطوة إلى الوراء في العديد من الجهود التي يجري بذلها من الجانبين من أجل بناء علاقة سليمة تقوم على الثقة المتبادلة والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة.

إن موقفنا معروف جيدا. ففرض الجزاءات من جانب المجلس في هذا الوقت لن ينطوي فحسب على مجرد تدخل مفض لنتائج عكسية في التقدم الإيجابي المحرز الذي لا يمكن إنكاره في الميدان، بل سيجسد نقصا واضحا في إيلاء الاعتبار للدول والمنظمات الإقليمية المعنية. ونحن نأسف بشدة لأن زملاءنا في المجلس قرروا اتخاذ هذا الإجراء.

وترى غينيا الاستوائية أن فحوى الرسالة التي ينبغي أن تُبعث من هذه القاعة هو الاعتراف والدعم والتشجيع للجهود التي ما برحت تبذلها كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، ولا سيما الرئيس السوداني البشير والرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، والتي تمخضت، في الأسابيع الأخيرة، عن نتائج ملموسة.

ومن الواضح أنه لا يمكن توقع أن تغير الاتفاقات الموقعة الحالة تغييرا جذريا بين عشية وضحاها. وسيكون ذلك ضرب من السذاجة، ولا أعتقد أن أياً من الجالسين في هذه القاعة ساذج. إن سريان مفعول الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها يستغرق وقتاً، وخاصة في نزاع مثل هذا النزاع، في جنوب السودان، الذي ينطوي على العديد من الجهات الفاعلة والحالات المختلفة. الوقت – وهذا هو الذي ما برحنا نطلبه – القليل من الوقت. والمطلوب هو إطار زمني معقول لتقييم ورصد

تنفيذ وصلاحية تلك الاتفاقات، وعند الاقتضاء، اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من ينتهكونها أو يعرقلون السلام. وفي الوقت نفسه، فليس لأي منا السلطة الأخلاقية أو الشرعية لإقصاء هذه الجهود مسبقا.

ولا شك أننا نتفق جميعا على أنه يجب ممارسة الضغط على جميع الأطراف بغية إحلال سلام آمن ودائم في جنوب السودان. ونحث على أن تمارس الجهات الفاعلة الإقليمية كما هو الحال الآن، هذه الضغوط بدعم من المجلس دون ما نشهده الآن من تجاهل وعدم مراعاة. ومع ذلك، نتمنى، على غرار جميع الأعضاء في المجلس، الخير للشباب في جنوب السودان الذين طالما ذاقوا الأمرّين. وبالمثل، نعرب عن دعمنا لقادة البلد حتى يتمكنوا من بذل ما يلزم من جهود واغتنام هذه الفرصة الجديدة لتحقيق السلام. ولهذا السبب، ستمتنع جمهورية غينيا الاستوائية عن التصويت على مشروع القرار S/2018/691 لتتيح الفرصة للجهات السياسية الفاعلة والمؤسسات السياسية في المنطقة لتعزيز الجهود الجارية الرامية لتحقيق السلام النهائي في جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، غينيا الاستوائية، كازاخستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار ٩ أصوات مؤيدة، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان لعام آخر. ومع ذلك، فقد استمعت فرنسا باهتمام إلى زميلينا ممثلي إثيوبيا وغينيا الاستوائية وتشاطرهما رغبتهما في أن تظل جهود مجلس الأمن موحدة في دعم العملية السياسية والمبادرات التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

ولا يهدف القرار إلى تقويض المفاوضات التي تجريها إيغاد، بل هدفه هو حماية السكان المدنيين، وتمكين فرض الحظر على توريد الأسلحة الذي ما برحت فرنسا تدعو إليه منذ عدة سنوات. ويعد حظر توريد الأسلحة، وما سيترتب عنه من حد من تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، أحد أهم التدابير التي يمكن للمجلس اعتمادها بغية حماية المدنيين في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، يرسل المجلس، باعتماده فرض جزاءات فردية على اثنين من كبار القادة العسكريين على كلا الجانبين، رسالة واضحة مفادها أنه لم يعد من الممكن التسامح مع الإفلات من العقاب على أعمال العنف ضد المدنيين والانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يدرك أولئك الذين يسعون إلى إطالة أمد النزاع، في انتهاك وازدراء لحقوق غيرهم من المواطنين، أنهم سيتحملون عواقب أعمالهم.

ولن تتحسن الحالة في جنوب السودان بصورة ملموسة ما دام النزاع مستمرا. وتشعر فرنسا بالارتياح للتقدم المحرز في العملية السياسية مؤخرا. وترحب فرنسا بالتزام إيغاد وتدعو الأطراف في جنوب السودان إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاق

في أقرب وقت ممكن لإلقاء السلاح بصورة نهائية حتى يتسنى لشعب جنوب السودان العودة أخيرا إلى حياته الطبيعية والتمتع بالسلام الذي يصبو إليه. وبوسع أعضاء المجلس الاطمئنان إلى التزام فرنسا الراسخ بتحقيق تلك الغاية.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالترحيب بزميلنا الجديد من كوت ديفوار، سعادة السيد كاكو هوادجا ليون آدوم. وإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب به هنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي اضطلع به فخامة السيد دجيدجي الذي نجح في تنفيذ الواجبات التي أوكلت إليه بشكل مؤقت عقب وفاة برنار تانو – بوتشوي الذي لا تزال ذكراه حية بيننا جميعا وسيظل مصدر إلهام للمجلس ولي شخصيا – ولن أنساه أبدا ما زلت حيا.

السيد لوفيشكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت بولندا مؤيدة للقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، ونأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على هذا النص الهام. لقد أيدنا القرار لأننا نشعر بالجزع إزاء استمرار العنف في جنوب السودان، ونرى أن من مسؤولية مجلس الأمن وضع تدابير ملائمة في حدود قدراته، بغية تقليص المأساة الإنسانية الجارية في جنوب السودان ووضع حد لها.

وتقدر بولندا الجهود الإقليمية التي يبذلها القادة الأفارقة وقيادة إيغاد لأجل التوصل لحل سياسي قابل للتطبيق للنزاع وإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان. ونرى أن التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن اليوم تشكّل وسيلة هامة للمضي قدما بعملية السلام. ونعتقد أن وقف تدفق الأسلحة غير بلا رقيب إلى أراضي جنوب السودان سيؤدي إلى انخفاض عدد الاشتباكات في الميدان وانتهاكات وقف إطلاق النار، ولكن الأهم من ذلك أنه سيحُدُّ بدرجة كبيرة من أعمال العنف والأعمال الوحشية ضد المدنيين. فالهدف الرئيسي من القرار هو حماية المدنيين. ولقد أوضح المجلس، في قراراته السابقة، أنه يجب وقف القتال في جنوب السودان وأن هناك عواقب ستترتب على منتهكي وقف إطلاق النار وأولئك الذين يعرقلون عملية السلام. ونرحب بأن قرار مجلس الأمن اليوم ترجمة كلماته إلى أفعال.

وأخيرا، أود أن أعرب عن ترحيب وفد بلدي الحار بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار، ونتطلع إلى العمل معه ومع فريقه الممتاز عن كثب.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أرحب بزميلنا الجديد ممثل كوت ديفوار، ونتطلع بدورنا إلى العمل معه عن كثب.

ترحب مملكة هولندا باتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، ولا سيما التدابير الواردة فيه. وما برحت هولندا تدعو مرارا وتكرار في المجلس إلى فرض حظر على الأسلحة. فذلك تأكيد ضمني على أنه لا سبيل إلى تسوية هذا النزاع بالوسائل العسكرية. ونرحب بشكل خاص بالجزاءات المفروضة على هذين الفردين. فمسؤوليتهما عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا. ويبعث مجلس الأمن اليوم برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بعد الآن بارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، مع التأكيد على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات السياسية الجارية.

ومجلس الأمن سيواصل رصد الحالة في جنوب السودان، وهو مستعد لعمل أكثر، إذا اقتضى الأمر. ونرحب كثيرا بإدراج معايير تصنيف محددة للعنف الجنسي في القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). ومن خلال هذه المجموعة الإضافية من الإشارات، يعترف مجلس الأمن بالطابع الممنهج والهيكلي والواسع الانتشار للعنف الجنسي في جنوب السودان. والتقارير بشأن جنوب السودان تشهد على الطابع المروع لتلك الجرائم مرة تلو الأخرى، وما إذا كان يمكن لأحد قبولها، وتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع دليل واضح على ذلك. واليوم، يرسل المجلس إشارة

بأن هذا العنف يجب أن يتوقف. كما أن الإفلات من العقاب يجب أن ينتهي.

أخيرا، نرحب بقوة الإشارة في القرار إلى الارتباط بين النزاع والجوع. هذه مسألة مثيرة للقلق خاصة بالنسبة لمملكة هولندا، وهي وثيقة الصلة بالحالة في جنوب السودان. ونشكر القائم على الصياغة على مبادرتها، لقد أرسل المجلس إشارة واضحة جدا. آن الأوان لكي تتوصل الأطراف المعنية إلى حل سياسي سلمي ودائم.

السيد تشاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار، سعادةالسيد أمبا أدوم، في المجلس بصفته الجديدة. وإنني أتطلع إلى تعاوننا المثمر في المجلس.

تمر العملية السياسية في جنوب السودان حاليا بمرحلة حاسمة. وبفضل جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وإثيوبيا والسودان وأوغندا وغيرها من المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة، حققت العملية السياسية في جنوب السودان مؤخراً تقدماً إيجابياً ومعترفاً به، مما يدل بوضوح على أن جميع الأطراف في جنوب السودان لديها الإرادة للسعي إلى السلام وحل المشاكل من خلال القنوات السياسية.

وفي السياق الحالي، يجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره البناء بالكامل وأن يواصل تقديم كل الدعم الممكن لجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة. وبينما يعمل هؤلاء جاهدين، علينا أن نواصل الحفاظ على ثقتنا وصبرنا للمساعدة على تيسير العملية السياسية في جنوب السودان. وما فتئت الصين ترى أن الجزاءات ينبغي أن تكون مجرد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وأي تدابير يتخذها المجلس ينبغي أن تفضي إلى ضمان التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة، وليس العكس. وقد أشار الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في عدة مناسبات مؤخراً إلى أنه ليس من المستصوب ولا من المفيد فرض جزاءات إضافية على جنوب السودان. ويجب أن يستمع مجلس الأمن إلى التطلعات المشروعة للمنظمات الإقليمية والبلدان في أفريقيا وأن يتخذ موقفا حذرا عندما يتعلق الأمر بفرض الجزاءات.

وقد لاحظنا أن القائمين على صياغة النصوص أدخلوا بعض التحسينات على القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) بناء على طلب مشترك من الصين وبعض أعضاء المجلس الآخرين. بيد أن القرار لا يزال يصر على فرض جزاءات على جنوب السودان، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعقيد الحالة وعرقلة تقدم عملية السلام. ولهذه الأسباب، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار.

وأود أن أؤكد مجددا أن الحكومة الصينية ما فتئت تؤيد عملية السلام في جنوب السودان، وقدمت الدعم لجهود البلد من أجل استعادة الاستقرار الوطني والتنمية. وإلى جانب بقية المجتمع الدولي، تقف الصين مستعدة لتقديم كامل الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق السلام التي تبذلها جنوب السودان والمنظمات الإقليمية والبلدان الأخرى في المنطقة، والإسهام البناء في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان والقارة الأفريقية.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بالسفير الجديد لكوت ديفوار، مؤكدا له دعمنا الكامل في مساعيه.

وبوليفيا تعرب عن أسفها لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الحفاظ على الوحدة بشأن هذه المسألة عندما كانت جنوب السودان في أشد الحاجة إليها. فخطورة الوضع في البلد واضحة، ونحن نأسف بشدة لمعاناة شعب جنوب السودان.

إن قرارنا بالامتناع عن التصويت على القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) يستند إلى عناصر مختلفة تم تجاهلها فيما يتعلق بفرض

حظر على توريد الأسلحة والجزاءات المفروضة على الأشخاص المحددين في المرفق الأول للقرار. وتعتقد بوليفيا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستقر والدائم في جنوب السودان هو من خلال عملية سياسية جادة وشاملة ومبنية بعناية بين أطراف النزاع وبدعم من المنطقة في المقام الأول. وهذا بالضبط ما كانت تعمل من أجله الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي خلال العام الماضي، وقد يقوّض ذلك بشدة بفعل قرار اليوم.

وإننا نأسف لأن المطالبة الصريحة للهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي وأوغندا والسودان وإثيوبيا بعدم اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة من المفاوضات لم يلتفت إليها، رغم أن ثمة تقدما إيجابيا قد أحرز في الأسابيع الأخيرة في الحوار بين كبار قادة البلد الذين لم يلتقوا شخصياً لأكثر من سنتين. كما أن المنطقة قد نحت جانباً الانقسامات التي تبدو مستعصية على الحل من أجل توفير دعم إجماعي لجنوب السودان. ونعتقد أن أفضل قرار كان يمكن أن يتمثل في دعم المنطقة إلى حين اختتام المحادثات الجارية، لا سيما أنها في مرحلة حاسمة، على ألا يُنظر في اتخاذ تدابير مناسبة ضد من لا يبدون الاستعداد الضروري لالتزام حقيقي إلا إذا فشلت الأطراف في ذلك. ويجب ألا نقلل من قدرة المنطقة على حل صراعاتها، لأنها تريد تحقيق السلام والاستقرار أكثر من أي شخص آخر. ومن دواعي الأسف، أننا نجد أنفسنا مرة أخرى نتخذ قرارات تتجاوز توصيات المنطقة. ونحن نصر على أنه ينبغي الاتفاق على هذه التدابير من حيث المبدأ مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ختاما، أود أن أشيد بالعمل الدؤوب لأعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وخاصة أوغندا والسودان إثيوبيا، الذين كانوا أصحاب مصلحة أساسيين في التوسط في عمليات المصالحة والاتفاق في منطقتهم، ونحن ممتنون للعمل معهم يومياً في المجلس. وإننا شهود على جهودهم والتزامهم بالسلام، ونؤكد مجددا دعمنا غير المشروط للعمل الذي يقومون به من أجل منطقتهم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) بشأن تمديد الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. نحن لا نحاول التمويه على الوضع في البلد. ونعلم أن الأطراف المختلفة لا تزال تنتهك نظام وقف إطلاق النار هناك وأن الحالة الإنسانية لا تزال خطيرة. ومع ذلك، من الواضح أيضا أن هناك بعض التحركات الإيجابية في عملية التسوية. وإلى جانب الاجتماعات التي عقدت بالفعل بين الزعيمين سلفا كير ميارديت ورياك مشار، شملت تلك التحركات التوقيع في ٢٧ حزيران/يونيه على إعلان الخرطوم والخطط المُعدَّة لإجراء المفاوضات التي طال انتظارها في نيروبي في المستقبل القريب جدا. وفي أقل من شهر، وبفضل الجهود التي تبذلها حصرياً الهيئة الحكومية الدولية، تحول الشكل المعد للاتصال بين السياسيين في جنوب السودان إلى منصة مفاوضات كاملة أمام أعيننا. ونحن نتفق مع زميلنا الإثيوبي عندما قال ''إذا لم يكن هذا تقدماً، فما هو التقدم إذن؟''هل يستطيع أولئك الذين يهتمون حقا برؤية السلام وقد حل بهذا البلد الذي طال أمد معاناته أن يؤمنوا بغير ذلك حقاً؟

وفي ظل هذه الظروف، فمن المنطقي لدعم نهج الاتحاد الأفريقي – المتمثل في أهمية تعزيز شراكتنا وهو ما سنناقشه في مجلس الأمن الأسبوع المقبل – فضلا عن تضامننا مع جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية، والتي أعلن أعضاؤها، كما نعلم، بشكل لا لبس فيه أن توسيع ضغط الجزاءات على جنوب السودان غير مناسب للغاية. ويؤسفنا أن مجلسنا قد اتخذ اليوم هذا النهج المخيب للآمال. وبدلا من الاستماع إلى الموقف الإقليمي، لوح زملاؤنا بعصا الجزاءات دون تفكير. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن فرض جزاءات على المشاركة النشطة

في العملية السياسية أو على أعضاء الحكومة يؤدي إلى نتائج عكسية. كما لن يكون لحظر الأسلحة أثر إيجابي على عملية التسوية السياسية. وبالاستماع إلى زملائنا الأمريكيين، فربما قد يستنتج المرء أن الحظر هو الترياق الشافي من جميع العلل تقريبا.

ونحن جميعا نعرف تماما أن جنوب السودان يغص بالأسلحة فعلا، لكن المساعي الرامية إلى تقييد الإمدادات ينبغي ألا تكون موجهة إلى القوات الحكومية وحدها. وتبين تجربة البلدان المجاورة في المنطقة أن الحظر ليس هو الذي يفضي إلى إنهاء العنف المسلح، بل الجهود المنتظمة الرامية إلى إصلاح الهياكل الأمنية، وتنفيذ برامج جمع الأسلحة من السكان، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم.

وأخيرا، لا ينبغي لي أن أغفل القول بأن لدينا تساؤلات متزايدة بشأن طرائق عمل القائمين على الصياغة، فبفضل جهودهم لا يزال الانقسام العميق مستمرا في المجلس بشأن ملف جنوب السودان. وهذه الأعمال لا يمكن أن تسهم في تعزيز سلطة المجلس أو الأمم المتحدة عموما، وهو الموضوع الذي يدعي مؤيدو قرار اليوم أنهم يهتمون به كثيرا. فكما نرى، تثبت أعمالهم عكس ذلك. وبالنسبة لروسيا، فإننا لم ولن ندعم سياسة فرض القرارات على بلدان ومناطق مستقلة بما يلائم قوى خارج المنطقة لأسباب سياسية محلية أو لأسباب أخرى. ونأمل أنه على الرغم من خطوة اليوم المدمرة، ألا تُقوض العملية الهشة إقامة حوار بناء بين الطرفين في جنوب السودان وأن تستمر جهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية.

السيد توميش (كازاخستان): امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) لأنه لا يعكس مواقف وشواغل بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، بشأن توقيت هذه الاجرءات. ونود أن نشير إلى أنه في ٣٠ حزيران/يونيه قرر مجلس وزراء الهيئة لحكومية الدولية أن من غير المفيد مواصلة التدابير العقابية في هذه المرحلة. ونشيد إشادة كبيرة بالجهود المتضافرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية، فضلا عن جهود الوساطة التي تبذلها بلدان المنطقة والتي ساعدت على ضمان صدور إعلان الخرطوم.

ويعتقد وفد بلدي أنه على الرغم من اتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) اليوم، فمن الأهمية بمكان كفالة أن يظل المجلس متحدا في دعمه للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. ويجب علينا جميعا أن نؤازر قيام المنظمات الإقليمية بدور أكبر في أعمال مجلس الأمن، وتقديم الدعم لها في جهودها الرامية إلى تحقيق التقدم.

كما نحث الحكومة والمعارضة في جنوب السودان على العمل بشكل استباقي وعلى تنفيذ الاتفاق تنفيذا حقيقيا ومواصلة محادثات السلام الشاملة والبناءة لحل المسائل المعلقة المتصلة بالحوكمة والترتيبات الأمنية. وكمراقب عضو في الاتحاد الأفريقي، نود أن نعرب عن تضامننا مع الموقف الذي أعرب عنه ممثلا إثيوبيا وغينيا الاستوائية.

وأخيرا نود أيضا أن نرحب بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار، ونتمنى له بحرارة كل النجاح في مساعيه.

السيد العتيبي (الكويت): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بالممثل الدائم لكوت ديفوار وأتمنى له كل النجاح في عمله.

وفي البداية، نشكر جميع وفود الدول الأعضاء على ما أبدوه من مرونة خلال المفاوضات بشأن القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، ونشكر وفد الولايات المتحدة على التعاون في المفاوضات بشأن مشروع النص. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية الهامة والجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد دعمنا

الكامل لتلك الجهود، على الرغم من أننا نتشاطر قلق الدول الأعضاء الأخرى البالغ أيضا إزاء استمرار النزاع في جنوب السودان وعواقبه الوخيمة على السكان المدنيين وعلى السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد أكد التقرير الحادي والعشرين لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وجود انتهاكات جسيمة مستمرة لوقف إطلاق النار تثير قلقنا جميعا. ولكننا نؤمن بأهمية وضرورة جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية وبلدان الاتحاد الأفريقي، والتي ينبغي أن تستمر بدعم من المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وتتطلب الأزمات الأفريقية، أولا وقبل كل شيء حلولا أفريقية إذا ما أريد تحقيق تسويات دائمة. وأعتقد أن التمديد التقني في القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) وهو القرار السابق بشأن هذا الموضوع، يمثل فرصة لإعطاء المفاوضات مزيدا من الوقت من أجل إحراز تقدم، مع تسليط الضوء على الأدوات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن. ويتوافق مرفق قرار اليوم مع دور المشاركين بصورة إيجابية في العملية السياسية. ونأمل في أن يمثل قرار اليوم فرصة تمكن الأطراف المختلفة في جنوب السودان من مواصلة المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، وعادلة ومناسبة تضع حدا للنزاع وتُوقف تدفق الأسلحة إلى البلد من أجل الحفاظ على حياة الأشخاص، ودعم السلام وإنقاذ جنوب السودان من دورة حرب مدمرة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بزميلنا الجديد من كوت ديفوار. ونتطلع إلى العمل معه، كما نود أن نشكر السفير السيد دجيدجي على تعاونه الممتاز في الفترة الانتقالية.

لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، لكن ربما يُغفر للمراقب الخارجي الذي استمع لبعض التعليلات بشأن التصويت في القاعة اليوم، إذا ظن أن القرار يدور حول عملية السلام. إنه ليس كذلك. إنه قرار يرمي إلى حماية سكان جنوب السودان. إنه يفرض حظرا على الأسلحة طالت الحاجة إليه ومن شأنه تقييد تدفق الأسلحة التي تؤجج النزاع في جنوب السودان، فضلا عن جزاءات أخرى تستهدف فردين أدت أعمالهما إلى توسيع نطاق النزاع وإطالة أمده، وسببت معاناة لا حد لها لشعب جنوب السودان. وكلا المستهدفين من المسؤولين العسكريين، وهناك أدلة قاطعة بشأن مسؤوليتهما عن انتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون تعليقا محزنا للغاية بشأن آفاق السلام إذا سمح لهذين التدبيرين الراميين إلى مساعدة شعب جنوب السودان بأن يعرقلا ويعقدا عملية السلام. ولا يستطيع أحد كما لا يمكن لأحد تعزيز السلام من خلال تجاهل الفظائع، وبناء على خبرتي، إذا كان الناس يبحثون عن سبب للتخلي عن عملية السلام، فإنهم سيجدون واحدا، بصرف النظر عما إذا كان المجلس يتخذ إجراءات لحماية شعب ذلك البلد أم لا.

وأود أن أوضح بجلاء أننا نتوقع أن تستمر عملية السلام. ونؤيد الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى تحقيقا لهذه الغاية، ونحث جميع القادة في جنوب السودان على العمل معها من أجل المضي قدما بعملية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

بالنسبة لملايين الأشخاص في جنوب السودان، فإن الانتظار الطويل لقادتهم لكي يضعوا حداً للقتال لم ينته بعد. وبالرغم من الجهود المشكورة التي تبذلها المنطقة للتوصل إلى اتفاق، لم تقدم الأطراف بعد الحلول التوفيقية الضرورية، وما زال القتال مستمراً. وفي واقع الأمر، فإن الجهود الجارية لتمديد أحادي الجانب لولايتي سلفا كير والبرلمان الانتقالي تثير التساؤلات بشأن ما إذا كانت المشاركة في المفاوضات تجري بحسن نية.

وقد أكد الأمين العام، في تقريره (S/2018/609) بعد القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨)، أن القتال لم يتوقف. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن التقرير المشترك الأخير لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فضلا عن تقارير فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، يتضمن روايات مروعة عن العنف ضد المدنيين، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي والعنف الجنساني على نطاق واسع. والوضع بالغ الصعوبة بالنسبة للنساء والفتيات. ولا بد من وضع حد لذلك.

وإلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، فإننا نتشاطر شعوراً عميقاً بخيبة الأمل. وقد أعلن المجلس عزمه على ضمان تقيد الأطراف بالتزاماتها وواجباتها ومسؤولياتها. ومع استمرار العنف والفظائع الجماعية، في تجاهل صارخ للقانون الدولي، وانتهاكا لوقف إطلاق النار المتفق عليه، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي.

ومن الواضح أن آخر ما نحتاجه في جنوب السودان في هذه المرحلة هو المزيد من الأسلحة. وفي ضوء الالتزامات بوقف إطلاق النار المتعهد بها في الخرطوم، وهو ما نرحب به، ينبغي ألا تكون للأطراف حاجة إليها. وعوضاً عن ذلك، ينبغي توجيه جميع الجهود والموارد على وجه السرعة إلى الاستجابة للحالة الإنسانية العصيبة. ومن شأن ذلك أن يساعد على التخفيف من معاناة الملايين السبعة سكان جنوب السودان المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. ويجب ضمان الوصول الإنساني بلا عوائق.

وكما قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في أيار/مايو،

”إن إنهاء العنف هو أول وأهم الأمور اللازمة للتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية“.

وينبغي ألا تجد الأسلحة الإضافية سبيلا للوصول إلى الأطراف التي يبدو أنها عقدت العزم على إطالة أمد النزاع. ولذلك، فإننا نؤيد فرض الأمم المتحدة حظراً على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، الذي اتخذ اليوم.

ولا يزال الحل السياسي الشامل بوساطة إقليمية هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام. ونثني على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة الأوسع لجهودهما الرامية إلى تحقيق هذا الحل السياسي. ويجب أن تستمر هذه العملية بنشاط، وأن ينظر المجلس بعناية في أفضل السبل لدعم الجهود الإقليمية من أجل إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع، بما في ذلك عن طريق تحقيق التوازن السليم بين التشجيع والضغط الذي يعول على مصداقيته. ولكن الأهم من ذلك، يجب أن يبدي قادة البلدان حسن النية والتوافق الحقيقيين، ووضع مصالح الشعب في المقام الأول.

وينبغي للمجلس أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير أخرى محددة الأهداف ضد الأفراد الذين يحرضون على العنف أو يسعون إلى تعطيل عملية السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضا أن نكون مستعدين للاستجابة للتطورات الإيجابية.

وبغية تهيئة أفضل الفرص الممكنة لنجاح جهود السلام، لا بد لنا، ونحن نمضي الآن قدما، أن نقف متحدين وأن نتكلم بصوت واحد مع الأطراف.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت على القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، ويشمل ذلك ممثلي إثيوبيا وغينيا الاستوائية. وحجتهم في ذلك أن هذا القرار غير مفيد ومن شأنه أن يقوض السلام. كيف يقوض السلام؟ ليس القرار في حد

ذاته، ولكن اتخاذ قرار في وقت تتقدم فيه عملية السلام بشكل إيجابي يميل كفة الميزان الآن في واقع الأمر ناحية الأطراف التي تتفاوض. المعارضة ستعتقد أن مجلس الأمن يقف في صفها، فلماذا تستمر في التفاوض بشأن السلام إذن؟ ولذلك، فإننا نأسف لهذا القرار.

لكن وفدي لا يعتبر أن هذا القرار مسألة بين مجلس الأمن وجنوب السودان، بل بين المجلس والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والقارة. ونسمع في المجلس من وقت لآخر عن صفعة على الوجه. وإن كانت هناك صفعة على الوجه، أعتقد أن هذا القرار صفعة على وجه تلك المنظمات التي تسعى إلى إحلال السلام في جنوب السودان والخرطوم حتى هذه اللحظة.

ونود أن نثني على الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، وخاصة الرئيس عمر البشير والرئيس يوويري موسيفيني ورئيس وزراء إثيوبيا، السيد آبي أحمد، للتحول الفعلي والخروج بنهج مختلف يبدو وكأنه ينجح في إحلال السلام في جنوب السودان. وهذا القرار، كما قلنا، لن يساعد في ذلك، لكن الهيئة الحكومية الدولية وجنوب السودان ما زالتا ملتزمتين. وسنسعى إلى السلام داخل المنطقة وفي إطار الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، ونتمنى أن يكون هناك المزيد من الأخبار الإيجابية في هذا الصدد خلال الأيام القليلة القادمة.

ومرة أخرى، أود أن أشكر الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت، ونتطلع إلى أخبار أفضل تأتي من الخرطوم وجنوب السودان في المستقبل القريب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.